قصة التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي حول مفاعل ديمونة :

21-2-2005

نيويورك ريفيو أوف بوكس

ترجمة : فيصل فرحي - بتصرف

وتوصل جونسون وخلفاؤه إلى اتفاق مع إسرائيل تعلن وتلتزم إسرائيل بمقتضاه بألا تكون هي البادئة باستخدام أسلحة نووية في الشرق الأوسط مقابل أن تتلقى فيضاً من الأسلحة الأمريكية التقليدية التي تمكنها من الدفاع عن نفسها من دون الاستعانة بأي سلاح نووي. وتم لاحقا وصف هذه السياسة في إسرائيل بسياسة "الغموض".

بقلم عاموس إيلون

بدأت الولايات المتحدة تغيير مسار علاقاتها، التي كانت باردة مع إسرائيل، لتندفع نحو تحالف قوي الأركان لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. كما ازدادت العلاقات مع مصر ترديا أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في ظل الحسابات الخاطئة من جانب خروشوف الذي كان يظن أن استخدام التهديد النووي كان سيفيد. وانحازت الصحافة المصرية مع كوبا، بعد ذلك عزز كيندي محاولاته لتحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين. وفي 27 ديسمبر 1962، التقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقتها غولدا مائير كيندي في بالم بيتش، وهناك أخبرها كيندي بأن خطة جوزيف جونسون قد "ماتت"، وأن أمريكا "لديها علاقة خاصة بإسرائيل في الشرق الأوسط تعادل تلك العلاقة الموجودة مع بريطانيا تجاه العديد من القضايا العالمية، وصرح كيندي قائلا: "أعتقد أنه من الواضح تماماً أنه في حالة وقوع غزو فإن أمريكا سوف تقف بجانب إسرائيل".

ويرى خبراء الشئون العربية في الإدارة الأمريكية أن كيندي بفعلته تلك قد"وضع أطرا لسياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط على مدار عقود مقبلة"، فلم يسبق أن تحدث رئيس أمريكي قبله بتلك الصورة. وقد جاء اجتماعه مع مائير بعد أكثر من عام من اكتشاف أمريكا لمفاعل نووي سري فرنسي البناء بالقرب من ديمونة في صحراء النقب وهو الاكتشاف الذي أثار مخاوف في واشنطن من أن إسرائيل تحاول تصنيع قنبلة ذرية. ولكن بحسب كوهين، في كتابه "إسرائيل والقنبلة" فإن كيندي لدى اجتماعه بمائير لم يشر إلى معارضة أمريكا للانتشار النووي إلا بشكل عابر: "لقد أكدت مائير للرئيس الأمريكي أنه لن تكون هناك أي مشكلة بيننا فيما يتعلق بالمفاعل النووي الإسرائيلي" على حد قول كوهين في كتابه، غير أنه بعد ذلك وقع خلاف كبير بين أمريكا وإسرائيل بشأن "تلك القضية الحساسة" المتعلقة بالمفاعل، وذلك بعد أن واصلت الصحافة الإسرائيلية الإشارة إلى أهمية ذلك المفاعل وحينذاك بدأ كيندي يشك بشكل جدي أن هدف ذلك المفاعل هو إنتاج أسلحة، غير أن إسرائيل في النهاية واصلت طريقها نحو ما تريد. يقول باس إن المفاوضات حول المفاعل الإسرائيلي، والتي استغرقت سنوات، بدا أنها لم تؤد إلى شيء سوى تقوية التحالف المتنامي بين أمريكا وإسرائيل.

ومن أجل استيعاب كيف حدث هذا، من المهم العودة إلى أول يوم لكيندي في البيت الأبيض، عندما حذره وزير خارجية ايزنهاور، كريستيان هرتر، من أن الدولتين المحتمل قيامهما بتطوير أسلحة نووية في المرحلة التالية هما إسرائيل والهند، ونُصح كيندي بأن يصر على القيام بتفتيش مبكر للمفاعل

النووي القائم قرب ديمونة، وكانت الدراسة التي قام بها كوهين، بعنوان "القنبلة"، هي الأولى التي تؤكد قصة المشروع النووي الإسرائيلي الذي كان الأمريكيون قد تأخروا في تأكيد وجوده. ولقد اعتمد كتاب كوهين على وثائق لم تكن قد نُشرت في السابق، ويعطي عرضا مفصلا عن دوافع المسئولين الإسرائيليين، الذين دعموا المشروع، فهدف هؤلاء كما يقول بن غوريون الذي قام كوهين بنقل كلامه، كان يتمثل في أنه من أجل "ضمان عدم وقوع محرقة أخرى ضد الشعب اليهودي، فان إسرائيل يجب أن تكون لديها القدرة على تهديد أي طرف يفكر في القيام بهذه المحرقة بالتدمير والفناء"!.
وقد تم نشر نسخة مترجمة إلى العبرية من كتاب كوهين في إسرائيل عام 2000. وعندما زار إسرائيل بعد نشر كتابه في الولايات المتحدة، تم استجواب كوهين لمدة 50 ساعة من قبل رجال الأمن الإسرائيلي، وحاولوا أن يثنوه عن مواصلة دراساته النووية. وقد تم تحويل نص كتابه الجديد بعنوان "آ خر المحاذير الإسرائيلية" المكتوب باللغة العبرية والذي ينتقد فيه فشل إسرائيل في مواجهة والتعامل مع القضية النووية بشكل واضح وعادل، تم تحويله إلى الرقابة العسكرية ولا يزال قيد التدقيق منذ 5 أشهر ولا يزال المفاعل النووي في ديمونة من الموضوعات المحظور الحديث عنها في إسرائيل وكانت تتم الإشارة إليه حتى وقت قريب بشكل غير مباشر.
ويقول الكاتب الإسرائيلي توم سيجيف الذي يعد أبرز المحللين في التاريخ الإسرائيلي الحديث، إن كتاب كوهين يجعل من الضروري إعادة كتابة تاريخ إسرائيل بأكمله. وقد أضحى هذا الكتاب مصدرا لأعمال أخرى مثل كتاب ايديث زيرتال "الأمة

والموت" وهو الكتاب الذي يحلل كيف أن ذكرى المحرقة يتم استخدامها في إسرائيل ليس للمساواة بين الفلسطينيين والنازيين ومن أجل تبرير احتلال الضفة الغربية وبناء المستوطنات فحسب، ولكن أيضا من أجل تبرير بناء وامتلاك أنظمة نووية. وتقول ايديث في الكتاب إنه بعد حرب 1967، تم النظر إلى مشكلات إسرائيل الأمنية ليس على أساس إيجاد توازن حقيقي في القوة بين جيشين في الشرق الأوسط، ولكن على أساس "منظور المحرقة خلال الحرب العالمية الثانية".

وفي مقابلة مع كيندي في البيت الأبيض نصح اوجدن ريد، الذي كان يشغل منصب سفير أمريكا لدى إسرائيل في إدارة ايزنهاور، وذلك بعد مغادرته إسرائيل، نصح كيندي بأن يقبل تأكيدات بن غوريون والحكومة الفرنسية بأن هدف مفاعل ديمونة سلمي كلية وكانت تلك أيضا هي وجهة نظر "السي آي إيه" إلا أن دين دسك لم يكن يوافق على هدا الرأي.، ومال كيندي إلى تصديق دسك وكان يتحدث بشكل عنيف عن إسرائيل مع مساعديه، فقد كان حجم المفاعل يكذب الادعاء الإسرائيلي بأنه صمم للأغراض السلمية وحدها، وفي مارس 1961، عندما قدر عملاء "السي آي إيه" القوة الحقيقية للمفاعل بأنها 40 ميغاواط قال كيندي لجيمس رستيون من صحيفة "نيويورك تايمز" إن بن غوريون "رجل وحشي" وإنه لن يتسامح معه في هذه النقطة. وأخبر كيندي بعد ذلك بن غوريون أن عليه أن يسمح بتفتيش المفاعل بالكامل خلال ثلاثين يوما غير أن الثلاثين يوما مضت واستمر بن غوريون في بناء المفاعل..

وازدادت حدة التوتر بين الجانبين، وطار كل من ابي فاينبرج ومايك فيلدمان إلى إسرائيل وأخبرا بن غوريون بأنه في حال موافقته على تفتيش المفاعل، فإنه من الممكن ترتيب اجتماع بينه وبين كيندي يمكن بدوره أن ينقذ المشروع. وحتى شهر أبريل لم يكن بن غوريون موافقا على تفتيش المفاعل ولكنه قال إنه سيسمح لعالمين أمريكيين بأن "يزورا" الموقع عندما يكون العاملون به في عطلة وقد عمل المسئولون
الإسرائيليون على ضمان بحسب ما قاله كوهين، ألا يشعر الزائران الأمريكيان بأي شكوك تجاه الموقع، ولم يسمح للعالمين بان يأتيا معهما بأي أدوات أو التقاط صور أو اتخاذ أي قياسات. ولم يكتب العالمان في تقريرهما ما يفيد بوجود أي شك في المفاعل.
ثم عُقد بعد ذلك بفترة ليست بالطويلة اجتماع بين كيندي وبن غوريون في نيويورك تمت خلاله الموافقة على مد إسرائيل بصواريخ هوك أرض جو، ولم تتم الإشارة إلى مفاعل ديمونة أثناء الاجتماع إلا بطريقة عابرة. وتوضح الوثائق المتاحة حاليا أن كيندي كان لا يزال متشككا بشأن التأكيدات الإسرائيلية، ولهذا السبب طلب كيندي أن تتضمن عمليات التفتيش
المستقبلية خبراء من بلدان "محايدة"، وقد وافق بن غوريون على هذا من ناحية المبدأ ولكن لم تتم مناقشة أية نقاط تتعلق بزيارات مستقبلية للوقوف على حالة المفاعل وتم وضع أول دفعة من صواريخ هوك حول مفاعل ديمونة وواصل كيندي انتقاده لإسرائيل بسبب وضع الصواريخ في ذلك المكان بالتحديد، وضغط على الحكومة لتسمح بتفتيش الموقع مرتين سنويا غير أن إسرائيل لم توافق على هذا أبدا. وتشير بعض

الوثائق إلى أن صبر كيندي بدأ ينفد مع إسرائيل بسبب ألاعيب بن غوريون وفي العام الذي سبق بداية الحملة الرئاسية 1964 بدا وأن كيندي يشعر أن عليه أن يضع الاعتبارات السياسية المحلية جانبا في علاقته بإسرائيل وزادت لهجة التهديد في الخطابات التي كان يرسلها إلى بن غوريون. وفي خطاب له في مايو 1963 قال كيندي لبن غوريون: إن دعم هذه الحكومة لإسرائيل سوف يتعرض للخطر في حال عدم الحصول على معلومات أكيدة بشأن قضية مهمة للسلام كتلك القضية المتعلقة بالمساعي الإسرائيلية في المجال النووي"، ويبقى غامضا كيفية تصرف كيندي تجاه الوضع لو لم يكن قد تم اغتياله. وتحت حكم إدارة اشكول الذي ترأس الحكومة الإسرائيلية بعد استقالة بن غوريون، تم التوصل إلى اتفاق يحفظ ماء الوجه للطرفين، فقد رأت جولدا مائير أن إسرائيل عليها أن تخبر ليندون جونسون الحقيقة بشأن مفاعل ديمونة وتشرح له أسبابها. غير أن اشكول كان مترددا فيما يبدو بسبب ما كان يخافه من تهديد بن غوريون له باتهامه بتعريض المصالح الأمنية للدولة إلى الخطر. وفضل اشكول أن يمضي في المراوغة وعدم السماح بأكثر من "زيارة" غير فعالة للمفاعل سنويا، ولم تكن لدى جونسون الحماسة نفسها تجاه موضوع التسلح النووي، ووصل الأمر إلى أن توقفت الزيارات لديمونة نهائيا. وتوصل جونسون وخلفاؤه إلى اتفاق مع إسرائيل تعلن وتلتزم إسرائيل بمقتضاه بألا تكون هي البادئة باستخدام أسلحة نووية في الشرق الأوسط مقابل أن تتلقى فيضاً من الأسلحة الأمريكية التقليدية التي تمكنها من الدفاع عن نفسها من دون الاستعانة بأي سلاح نووي. وتم لاحقا

وصف هذه السياسة في إسرائيل بسياسة "الغموض".
وبحسب كوهين، فإن سياسة الغموض هذه تعني حالة من الأوضاع لا تعلن فيها الحكومة أبدا أنها لديها سلاح نووي ولكن يكون هناك فيها دليل على أنها بالفعل تمتلك هذا السلاح ويكون هذا الدليل قوي بالدرجة التي تؤثر على إدراك وأفعال أي أعداء محتملين.
وتستمر حالة "الغموض" هذه حتى يومنا هذا. وبحسب كوهين، فإن إسرائيل ملكت أول أسلحتها النووية عام 1967. وتقول شبكة "بي. بي. سي" استنادا إلى تحليل اتحاد علماء الذرة، إن إسرائيل ربما يكون لديها حالياً حوالي 200 قنبلة نووية ويشير موقع "إم إس إن بي سي" الالكتروني في تقرير له إلى أن إسرائيل لديها من البلوتونيوم ما يكفيها لإنتاج بين 100 و 200 قنبلة نووية. ويمكن أن تكون لديها كذلك الصواريخ طويلة وقصيرة الأجل التي تمكنها من استخدام تلك القنابل.
وتمنع سياسة الغموض هذه أي مناقشة علنية للقضية في إسرائيل. ولم تقم إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة النووية التي دعت إليها في الأصل الولايات المتحدة. وتواصل تأكيدها على أنها لن تكون هي البادئة باستخدام تلك الأسلحة.